الارادة ان لاتراد ومن المناقضات انهم منعوا جريها من
من القول باثبات علوم حادثة على الوصف الذى ذكروه
فى الارادة بما يتوجه عليهم نقله فى الارادة وامتنعوا من
كون الكلام لا فى محل مع كونه محدثا وقالوا يقوم بمحل هو
جماد ولم يقولوا بذلك فى الارادة وقالوا الارادة لا يصح ان
تقوم بجماد بخلاف الاصوات فقيل لهم ان ساغ لكم نفى
اصل المحل فلم لا يسوغ لكم نفى شرط المحل ثم نقضوا قاعدة
التماثل فان اردنا اذا تعلقت بعين مراد البارى تعالى
كانت مماثلة لارادته مع استغنائه عن المحل وافتقار
اراداتنا للمحل فى ذلك اثبات تباين المثلين فى الاحكام
الواجبة وذلك مناقض لحقيقة التماثل ومن المناقضات
انه يلزم من ذلك تجرد الاحكام الحادثة على ذاته ولين
جاز ذلك جاز قيام المعانى الحادثة به **فصل** فى
الرد عليهم على جهم فى اثبات علوم حادثة للبارى تعالى
والرد عليه كالرد على البصريين فى اثبات ارادة حادثة
حرفا حرفا وانما البحث الآن فى الشبهة الحاملة له على ذلك
وذلك انه اعتقد ان العلم بان سيوجد الممكن غير العلم
بوجوده وهذه الشبهة مثار الضلالات ومناط تعشب
الاهواء فمنها صارت الفلاسفة الى استحالة كون البارى تعالى
يعلم الجزئيات لانه يلزم منه التغير ومنها ذهب الكرامية
الى ان البارى تعالى محل للحوادث ومنها صارت الجهمية الى
ضلالاتهم وايراد هذه الشبهة لهم ان يقولوا البارى تعالى
كان عالما فى الازل بان العالم سيوجد فاذا وجد فلا يكون
عالما بان سيوجد فان من ضرورة قولنا انه عالم بانه

سيوجد

سيوجد توقع الوجود فى المستقبل وذلك لا يتصور فى حال الوجود
والعلم بانه وجد لا يتصور ازلا وما لا يتصور ازلا وجب
ان يكون حادثا وبيان عدم تصوره ازلا ان العلم حقه ان
يتعلق بالمعلوم على ما هو به وهو منتف ازلا لما قام البرهان
عليه من استحالة قدمه ووجوب حدوثه فلو كان العلم بالو
جود ازلا لزم ثبوت هذا المعلوم ازلا وهو محال والجواب ان نقول
العلم بان سيوجد علم بالوجود فى زمن الوجود اذ معناه
الوجود المضاف الى زمان متوقع وعند الحصول لا بد وان
يكون هو ذلك المعلوم المضاف الى ذلك الزمن المتوقع اذ لو
كان غيره لبطل العلم بانه سيوجد ايضا وكان ما علم
انه سيوجد لا يوجد وهو محال واذا كان الوجود الحا صل
زمن الوجود واجبا لزم ان يكون هو المعلوم اولا فاتحاد
المعلوم يوجب تماثل العلمين المتعلقين به واذا قدر
العلم باقيا لا يزول فيقوم مقام العلمين ومن منع تماثل
العلمين فى الشاهد لاعتقاده ان كل علم يتعلق بنفسه
وبمعلومه فلم يتساويا فى التعلق فيكفيه اتحاد المعلوم
فانه يلزم منه الاستغناء عن تجرد علم وفيه ابطال
الشبهة على انا نقول لجهم اذا كان العلم بالوجود لا
يتصور ازلا والعلم بان سيوجد لا يتحقق عند الوجود
فيلزم عدم كونه عالما بان سيوجد حالة الوجود
ولتحقق المنافاة عنده ويلزم من هذا عدم الازلى
الواجب سواء قدرتم كونه عالما بمعنى هو وجود او حال
غير وجود فتنتفى المنافاة ثم نقول العلم بان
سيوجد مخالف للعلم بالوجود فى حقنا او مماثل فان

Copyright © King's College London

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)